بعض تجارب الخصخصة و "الإصلاحات الهيكلية" في أفريقيا(3) التجربة الجزائرية

د.صالح ياسر

تعتبر "التجربة الديمقراطية" في الجزائر تجربة جديرة بالدراسة لطابعها المتناقض ولما تحمله من فرص من جهة، وتناقضات وتحولات معقدة من جهة اخرى [1].

وقبل الحديث عن تفاصيل هذه التجربة المتناقضة لابد من **وقفة** عند طبيعة النظام السياسي في الجزائر. فقد اختلف الباحثون المهتمون بطبيعة هذا النظام وتوصيفه، فمنهم من اعتبره من **"النمط البونابارتي"** حيث يظهر رئيس الجمهورية كضامن للاستقرار بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية وهي سمة تعكس عدم اكتمال بناء الدولة الجزائرية. في حين يراه **آخرون** انه **نوع من البيروقراطية العسكرية** حيث يرتكز رئيس الجمهورية تناوبا على هذه المجموعة أو تلك وهو الممثل لجماعة محددة هي جماعة المصالح العسكرية من كبار جنرالات الجيش [2]. وهناك ايضا من يوظف مفهوم **"الدولة التسلطية"** التي "لا تسمح بوجود فضاء سياسي عام، ولا بأية استقلالية للمجتمع المدني عن المجتمع السياسي" [3]، لوصف الحالة في جزائر ما بعد الاستقلال الذي تحقق في عام **1962** بعد **(132)** عاما من الاحتلال والهيمنة الفرنسية.

أزمة النظام السياسي حتى لحظة انطلاق "الاصلاحات الديمقراطية" في عام 1988

إجمالا، يمكن **إبراز** أزمة النظام السياسي الجزائري، حتى لحظة انطلاق "الاصلاحات الديمقراطية"، والذي كان قائما على التنظيم السياسي الواحد (حزب جبهة التحرير)، في النقاط التالية:

- **احتكار السلطة من قبل أقلية** مما يساعد على خلق وضع متفجر إن عاجلا أو آجلا بسبب إقصاء قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وفكرية مغايرة.
- **قاد ذلك الى تفشي الفساد والرشوة في أوساط "الطبقة السياسية" الحاكمة ومؤسسات الدولة المستفيدة من النظام الريعي.** فالأموال التي استولى عليها وزراء ووسطاء وقيادات حزبية كبيرة وخواص، عبر الصفقات التي عقدتها الدولة الجزائرية خلال ربع قرن مع الشركات والدول الاجنبية، تقدر بنحو **(26)** مليار دولار، بحسب **عبد الحميد الابراهيمي** رئيس الحكومة الجزائرية الاسبق، مشيرا الى أنه مبلغ خيالي يساوي مديونية الجزائر الخارجية في حينه [4]. أما عن الرشوة

---

[1] قارن: حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين،**"التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة"**. كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر،11 ديسمبر2005، ص 123 ولاحقا؛ كذلك: أحمد حسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004).

[2] قارن: عبد العالي دبلة، **"الدولة الجزائرية الحديثة"** (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص 208.

[3] توفيق المديني، "فشل اشتراكية الدولة/الجزائر نموذجا، **"الطريق"**، العدد 5، ايلول- تشرين الاول/1995، 81.

[4] http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Wasat magazine/1999/3/15/

ففي عام **1996** صرح الاقتصادي المعروف **مراد بن اشنهو**، وكان وزيرا الصناعة آنذاك، ان حجمها يتراوح بين مليار ومليارين دولار سنوياً مما ادى لاحقا الى طرده من الحكومة [5] !.

- **سيطرة بُنى قديمة تعتمد على علاقات القرابة والجهوية والزبونية** وهو ما يضفي الطابع الانقسامي على المجتمع ويكبح سيرورة نمو ثقافة سياسية ويؤدي إلى فراغ مؤسسي حول النظام تمليه عناصر مرتشية تتلون بمختلف التلوينات السياسية مسايرة الظروف والمناسبات [6].

- **ترسخت أزمة الإيديولوجية الشعبوية** -كما يسميها الباحث السوسيولوجي الجزائري المعروف **عدّي الهواري** [7] - في الممارسات السياسية لنظام الحكم و"أصبحت التعبئة الجماهيرية الواسعة بمثابة مصدر للشرعية"، وفي الوقت ذاته أداة لبلوغ الهيمنة من قبل الفئات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا مستخدمة لذلك منظومة قيمية ومعيّارية تؤدي فيها الإيديولوجية الشعبوية دورا مركزيا من خلال استقطاب الجماهير باستغلال مشاعرها وطموحاتها.
- **الطبيعة العشائرية/المناطقية للنظام الحاكم** وسيطرة المصالح الفئوية الضيقة التي تشكل مضمونه الاجتماعي وقاعدته الموضوعية والاعتماد في استمراره على الريع النفطي الذي يوزع على شكل هبات وإقطاعيات تبعا لمعايير الولاء والطاعة والتبعية للزعيم وجماعته [8].

"الاصلاحات الديمقراطية" – تنوع المقاربات

دخلت الجزائر مرحلة "الإصلاحات الديمقراطية" في وقت مبكر، وتحديدا منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، في عهد الرئيس الاسبق الراحل الجنرال **الشاذلي بن جديد (1929 – 2012)** وتحديدا بعد احداث 1988 المعروفة [9].

ولم يكن الموقف من تلك "الاصلاحات" موحدا بل تنوعت المقاربات والتفسيرات. ودون الدخول في التفاصيل لكن يمكن ادراج التفسيرات **الثلاثة** التالية [10]:

- **التفسير الأول**: يرى أنصاره بأن **الأحداث هي انفجار شعبي عفوي وعنيف** سببه تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية التي طبعت البلاد خلال الفترة التي سبقت الأحداث.
إن أحداث أكتوبر **1988** لم تكن تمثل أزمة سياسية بالمفهوم الضيق للكلمة، وإنما كانت أزمة نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي لم يستوعب معطيات الواقع الجديد لبلد أغلبية سكانه شباب، كما أن اعتماد النظام بصورة كبيرة على مداخيل الريع النفطي جعلته في مأزق بعد انهيار أسعار النفط في السوق الدولية.

---

[5] قارن: **رئيس وزراء الجزائر الأسبق عبدالحميد الإبراهيمي كشف لـ "الوسط" أسرار الخلاف بين زروال والجنرالات**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Wasat magazine/1999/3/15

[6] قارن: العياشي عنصر، **"سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر"** (القاهرة: دارالأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 8؛ كذلك: فضيل دليو، "الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية"، **"المجلة العربية للعلوم السياسية"**، عدد 17، 2007 ص171 ولاحقا.

[7] قارن: Lahouari, Addi, collectivité l'impasse du populisme: L'algerie politique et état en construction. Alger: ENAL, 1990.

[8] قارن: العياشي عنصر، **"سوسيولوجيا الديمقراطية"**...، مصدر سابق، ص 90.

[9] قارن: عمر برمة، **"الجزائر في المرحلة الانتقالية – مواقف واحداث"** (الجزائر: دار الهدى، 2001)، ص 16 ولاحقا.

[10] لمزيد من التفاصيل حول هذه التفسيرات قارن: مصطفى بلّعور، **"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 – 2008)"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص 217.

- **التفسير الثاني**، وبموجبه ينظر أصحابه إلى الأحداث في إطار **صراع مراكز قوى النظام**، فقد أدّى تطور الصراع بين "**الانفتاحيين**" و "**المحافظين** " إلى انتقاله - اي الصراع- إلى الشارع في محاولة من التيار "**الانفتاحي**" تمرير الإصلاحات العالقة.

- **التفسير الثالث**، يرى أنصاره بأن **الأحداث من تدبير الجناح "المحافظ" في صراعه مع التيار "الإصلاحي" من أجل إضعاف شعبية الأخير**. ولعل كلمات الرجل القوى حينذاك اللواء **خالد نزار** ذات دلالة حين اشار الى "ان اكتوبر صنعه الجناح الارثودوكسي في النظام" [11].

ورغم أن مبادرة "الإصلاح" جاءت من السلطة ليس بهدف الاصلاح وإنما محاولة لإعادة توزيع السلطة وقواها، إلا أن المحاولة فشلت، وبعدها دخلت البلاد في آتون حرب أهلية خلفت حوالي **200** ألف ضحية في التسعينات حتى سميّت بـ "**العشرية السوداء**" [12]. وقد اجتمعت عوامل مختلفة بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي وتسببت جميعها في هذا الفشل.

فعلى **المستوى الداخلي**، يمكن القول ان عملية "التحول الديمقراطي" ارتبطت بالأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني جراء تقهقر المداخيل النفطية مع منتصف الثمانينات حيث كانت البلاد تعيش أوضاعا اقتصادية متأزمة خاصة بعد انخفاض أسعار النفط إلى أقل من النصف مما أفقدها دخلا ماليا كانت بحاجة ماسة إليه لمواصلة التنمية.

كما تفاقمت ايضا **المشكلات الاجتماعية** وفي مقدمتها تنامي معدلات البطالة وتفاقم ازمة السكن وتعاظم التهميش والاستقطاب الاجتماعي والفساد والرشوة وضعف كفاءة الجهاز الاداري.

إن الأحداث التي وقعت في عام **1988**، والتي تجسدت في الغليان الشعبي، قد انعكست بصورة جلية على المؤسسات العمومية الاقتصادية، وخير ما يفسر ذلك نسبة الإضرابات في الوسط العمالي التي ارتفعت بشكل كبير ووصلت الى 90.32% عام 1989. ويمكن تبرير ذلك بانتقال التذمر وسط الجماهير الشعبية من الشارع كتعبير عن انخفاض المستوى المعيشي وتدني القدرة الشرائية، والبطالة المتفشية، كل ذلك وجد له متنفسا لدى أكثرية العمال لممارسة حقهم في الإضراب، كشكل من أشكال الصراع، للضغط على الإدارة ومن خلالها السلطات المعنية بضرورة الاستجابة لمطالبهم نتيجة لأوضاعهم الصعبة داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية أو خارجها على مستوى المجتمع [13].

ومن جهة اخرى برزت الى السطح **أزمة الهوية** التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بأزمة شرعية النظام، حيث رأى البعض أنها مثلت عاملا مباشرا في الإسراع بانهيار شرعية النخبة الحاكمة خاصة مع تنامي نشاط قوى الاسلام السياسي، وتحرك دعاة الأمازيغية مطالبين بإحياء التراث الأمازيغي.

في ضوء الملاحظات اعلاه؛ وارتباطا مع هذه الأزمة، فإنه سرعان ما بدأ النظام السياسي القائم على الحزب الواحد يفقد توازناته، حيث ظهر **انقسام** في "الطبقة السياسية" الحاكمة بين من يُريد الإصلاح ويدعو إليه وبين من لا يريده ويحاربه خوفا على مصالحه وبين من يُريد توظيفه كأداة لإعادة توزيع القوى في السلطة الحاكمة. وأصبح الحديث وبالمكشوف يدور حول وجود **تيارين**: احدهما "**اصلاحي**" يضم رئاسة الجمهورية وبعض العسكريين الكبار وكبار البيروقراطية المدنية، والثاني "**محافظ**" ممثلا بحزب جبهة التحرير وعلى رأسه **محمد الشريف مساعدية** الامين العام للحزب آنذاك. وقد تطور صراع

---

[11] انظر: خالد نزار، "واجب وحقائق"، **يومية الخبر**، العدد (1669)/ 15 ماي 1969، ص 4. ومن المفيد الاشارة الى ان خالد نزار كان وزيرا للدفاع في الجزائر خلال الفترة 1990 – 1993.

[12] قارن: لويس مارتيناز، "**الحرب الاهلية في الجزائر**"، ترجمة محمد يحياتن (الجزائر: منشورات مرسي، 1998)؛ كذلك: العياشي عنصر، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، "**المستقبل العربي**"، عدد191 /1995، ص ص 83 – 94.

[13] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن: رفيق قروي، "**علاقات العمل في المؤسسة الجزائرية - دراسة سوسيولوجية لأشكال الصراع في ظل الخوصصة. دراسة ميدانية بمؤسسة نقاوس للمصبرات – باتنة –**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة باجي مختار- عنابة، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2010/2009، ص 120 – 121.

مراكز القوى بين التيارين، واتضح ذلك جليا، كما أشرنا، في أحداث أكتوبر **1988** التي أدت إلى ما يطلق عليه "**التحول الديمقراطي في الجزائر**".

وخارجيا كانت المرحلة تتميز بأهم التغييرات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي وسقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1989. وكانت البلدان الغربية تتبنى خطابا حول الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير وحرية العقيدة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون، وكثيرا ما كانت (ولا تزال طبعا) تستعمل هذا الخطاب للضغط على "دول الجنوب".

ومن المفيد الاشارة الى انه في بداية الأمر، لم تكن "الإصلاحات" في الجزائر تحمل معناها العصري، أي أنها لم تكن تهدف إلى بناء نظام جديد يتميز بالتعددية السياسية والحزبية، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير والصحافة، وحرية الرأي والعقيدة، واحترام حقوق الإنسان، والتداول على السلطة. بل كانت "الإصلاحات" تقتصر على مجرد **محاولات** لتكييف نظام الحزب الواحد مع التغييرات الكبرى التي كان يعيشها المجتمع الجزائري [14]. فقد كانت البلاد قد تغيّرت بصفة جذرية لكن المؤسسات وطريقة تسيير البلاد لم تتغير.

وبالمقابل كانت السلطة الجزائرية منقسمة حينذاك حول قضية "الإصلاح" وما سيترتب عنه. وظهر هذا الانقسام بأشكال وتجليات مختلفة في كل فترة.

فقد تميزت **الفترة الأولى** (1985-1988) ببروز تيار للإصلاح يساند الرئيس الجزائري آنذاك **الشاذلي بن جديد**، وكان يحضّر للعملية في إطار مجموعات عمل برئاسة الجمهورية خارج إطار الحزب. أما **حزب جبهة التحرير الوطني** (او على الاقل قطاعات من القوى المتنفذة فيه) والأجهزة الأمنية التي تحيط به، فكانت معادية للإصلاح.

وبعد أكتوبر/تشرين الأول 1988، وتعيين السيد **عبد الحميد مهري (1926 – 2012)** على رأس حزب (جبهة التحرير الوطني) أصبحت الحكومة والحزب الحاكم يعملان بطريقة متكاملة، وفي هذه الفترة عرفت البلاد العديد من التحولات، مع المصادقة على دستور يكرس التعددية ثم قوانين للأحزاب والإعلام والجمعيات وغيرها.

وابتداء من صيف **1991**، جاءت حكومة **سيد أحمد غزالي** التي **تخلت** عن مشروع الإصلاح في فترة حرجة، حيث كان وزن (**الجبهة الإسلامية للإنقاذ**) قد بدأ يتراجع، وأصبح المواطنون يتظاهرون ضد طريقة تسيير "البلديات الإسلامية". كما ظهرت الانقسامات في صفوف هذه الجبهة بعد أن قرر بعض قادتها "التاريخيين" أن ينددوا بتصرف رئيس الجبهة **عباسي مدني**.

أما **الجيش** الذي يحتل مركزا أساسيا في تركيبة السلطة الجزائرية منذ الاستقلال في عام 1962، فإنه كان يمر بمراحل مختلفة، بدأت بمساندة عملية الإصلاح، قبل أن يتغير الموقف تدريجيا عندما اتسع نفوذ قوى الاسلام السياسي، ليؤدي في نهاية المطاف إلى المواجهة المباشرة بين الطرفين: الجيش وهذه القوى التي تواصلت من سنة 1992 إلى 1998.

هذا وكان الجيش قد رحب في بداية الأمر بعملية الإصلاح، لأنها أعطته فرصة لتجاوز أزمة أكتوبر/تشرين الأول 1988، فخلال المظاهرات الدامية التي وقعت في هذا التوقيت، وجد الجيش الجزائري نفسه، ولأول مرة منذ الاستقلال، في مواجهة مع الشارع الجزائري، وهي العملية التي لم يكن مؤهلا لها لا عسكريا ولا سياسيا. وأحدثت المواجهة شرخا كبيرا في صفوف الجيش، سواء على مستوى القيادة التي يأتي جزء كبير منها من صفوف الجيش الذي قاد حرب التحرير، أو على مستوى الجنود الذين ينتمون إلى الطبقات والفئات الشعبية في أغلبيتهم الساحقة.

---

[14] قارن: عابد شارف، "**تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر تراوح مكانها**". متاح على الانترنيت على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324111427173780.html

وفي الوقت نفسه، كان الجيش يتابع الوضع السياسي بتخوف كبير، بسبب الخطاب الراديكالي الذي كانت تتبناه الجبهة الإسلامية للإنقاذ (**الفيس**)، فإنه كان يخشى انهيار "الدولة الوطنية" بمعناها التقليدي، بسبب الخطاب السائد عند الإسلاميين حول إقامة "دولة إسلامية" جديدة. إضافة إلى ذلك، كانت (الجبهة الاسلامية للإنقاذ) تقول تارة أنها ستحترم الدستور والقوانين إذا وصلت إلى السلطة، وتقول تارة أخرى أنها ستقيم الدولة الإسلامية على أرض الجزائر وتلغي كل القوانين التي لا تتماشى مع هذا المشروع. وبهذا أعطت (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) كثيرا من الإشارات والرسائل السلبية الخطيرة على مستوى الخطاب والممارسة جعلت كثيرا من القوى السياسية محليا ودوليا تخاف منها، وقدمت بذلك مبررات واسعة لضربها. بالإضافة إلى أن تيارا راديكاليا قويا كان بداخلها لم تتبرأ منه. وقد بدأ الانزلاق الأمني قبل إجراء الانتخابات التشريعية أصلا حيث نفذت مجموعة مسلحة بقيادة **عبد الحق أبو الخباب** المكنى "**الطيب الأفغاني**" في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر1991 عملية عسكرية ضد ثكنة عسكرية بالقرب من مدينة الوادي على الحدود الجزائرية– التونسية ذبحت فيها العديد من الجنود واستولت على أسلحة وذخيرة.[15]

وهكذا بدأ التفكير في صفوف قادة الجيش في كيفية منع "الإسلاميين" من الوصول إلى السلطة بطرق قانونية أو غير قانونية.

في كانون الأول/ديسمبر **1991** فازت (**الجبهة الاسلامية للإنقاذ**) بالانتخابات التشريعية. غير أن هذه المغامرة الانتخابية كانت آخر ظهور شرعي لهذه الجبهة، فبعد نحو شهرين قررت وزارة الداخلية الجزائرية حل الجبهة المذكورة. وهكذا تم القضاء على "التجربة الديمقراطية" [16].

في هذا الجو المشحون كانت الجزائر تعيش مرحلة اقتصادية صعبة، ساهمت بدورها في فشل "التحول الديمقراطي" أو على الاقل عدم اكتماله ونضوجه. فبسبب انخفاض حجم الريوع النفطية نتيجة تدهور اسعار النفط لم تجد الحكومة الموارد المالية الكافية التي "تشتري" بها السلم الاجتماعي خلال مرحلة الاضطرابات. وبدأ تطبيق "الإصلاحات" تدريجيا، لكن من المعروف أن "الإصلاحات" تؤدي في بداية الأمر إلى الاضطرابات وتراجع في الإنتاج قبل أن تدخل البلاد العهد الجديد. وهذا ما حدث عموما في كل البلدان التي عاشت مرحلة انتقال من الحزب الواحد إلى التعددية.

خلاصة القول، ان التجربة الديمقراطية في الجزائر انطلقت في أواخر الثمانينات من القرن الماضي على أساس خاطئ بفعل غياب تقويم جدي وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلى انتفاضة أكتوبر 1988، وكذلك الطموحات والآمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك. فقد تم اختزال الأزمة بعمقها، وتشعب عواملها، وتعدد جوانبها إلى **مجرد فشل نمط التنظيم الاقتصادي السائد** حتى ذلك الحين، وضرورة استبداله، إضافة إلى إدخال بعض الإجراءات الشكلانية على المستوى السياسي المتمثلة في (مراجعة نظام الانتخاب، مراجعة أسلوب الاقتراع، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية...الخ).

بينما تم **تجاهل البعدين السياسي والاجتماعي للأزمة**، بالرغم من أن الملاحظ الدقيق لا يمكنه إلا أن يسجل درجة **التفكك** التي وصل إليها النظام السياسي والمجتمع، وانقلاب سلّم القيم والمعايير رأسا على عقب تحت ضغط التحولات السريعة التي مرّت بها البلاد في مدة قياسية لا تتجاوز عشرية واحدة (1989-1997).

لقد أدى قرار التحول الديمقراطي الذي اتخذته النخبة الحاكمة في الجزائر إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي وعجز النظام السياسي المرتكز على الأحادية الحزبية منذ الاستقلال على استيعابها نتيجة عدم

---

[15] للمزيد من التفاصيل قارن: خالد عمر بن ققة، "**فصول من قصة الدم في الجزائر**" (القاهرة: بيت الحكمة، 1997)؛ كذلك: عبد الحميد ابراهيمي، "**في أصل الأزمة الجزائرية 1954- 1999**" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

[16] قارن: العياشي عنصر، "التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات". ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول" **تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**"- القاهرة، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996. تنظيم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومؤسسة الأهرام، ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "مواطن".

تجذر الثقافة الديمقراطية في المجتمع الجزائري من جهة، ونتيجة اختلاف رؤى النخب الحاكمة في كيفية إدارة عملية التحول الديمقراطي وفهمها بصورة عقلانية من جهة ثانية إلى تفاقم الأوضاع.

وبهدف إجلاء الغموض عن بعض جوانب التجربة التي عاشتها الجزائر، وأسباب تعثر محاولتها في تأسيس نظام ديمقراطي، وكيف تحولت إلى مواجهة دامية، وأزمة حادة تهدد كيان المجتمع، يمكن الاشارة **العوامل** التالية التي يمكن اعتبارها بمثابة **فرضيات** مفسرة للأوضاع وهي:

أولا: ضغوط التحولات الاجتماعية العميقة التي لم تبلغ مستوى من النضج والتبلور.

ثانيا: توتر العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي ادت إلى أزمة حادة اتسمت بغياب الثقة وفقدان الشرعية.

ثالثا: التدهور المستمر في أوضاع طبقات وفئات وشرائح عريضة من المجتمع وبخاصة الفئات المتوسطة والفقيرة.

الملامح الاساسية لعمليات الخصخصة في الجزائر

من المفيد في البداية أن نشير الى أن الجزائر انضمت إلى صندوق النقد الدولي في **26** أيلول/سبتمبر **1963** وكانت حصتها تقدر بما قيمته (**623.1**) مليون وحدة حقوق سحب خاصة لترتفع إلى (**941.4**) مليون وحدة في آب **1994**. وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في هذه الفترة للحصول على قروض خاصة مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وذلك وفق شروط يضعها الصندوق في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

وابتداء من أوائل التسعينات من القرن العشرين خضعت الجزائر الى تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، بـ "مساعدة" كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك "لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة وإعادة التوازن المفقود بفعل السياسات التوسعية التي كانت متبعة قبل تبني برامج التصحيح الاقتصادي" [17]. وتقتضي الضرورة هنا التوقف عند المقدمات التي دفعت الجزائر للقبول بهذا الرهان [18]، حيث كانت تمر بجملة من المظاهر يعكسها الجدول التالي:

جدول رقم (1)
تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986 – 1993

	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
احتياطيات الصرف/مليار دولار	1.7	1.7	0.9	0.9	0.8	1.6	1.5	1.5
خدمة المديونية/الصادرات %	56.3	53.4	76.3	66.8	64.4	79.9	76.5	82.2
الميزانية/الناتج المحلي الخام %	1.34 -	8.7 -	13.7 -	1.8 -	3.6	1.7	1.2 -	8.7 -
اجمالي المديونية/الصادرات %	248.1	263.7	281.1	238.3	214.5	204.4	220.0	234.0

المصدر: بن الطاهر حسين، "دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر.."، مصدر سابق، جدول رقم 35، ص 281.

[17] قارن: فطيمة حفيظ، **"الاصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"**، مصدر سبق ذكره، ص 151.

[18] لمزيد من التفاصيل قارن: د.احمد جميل، **"تطبيق سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الاصلاح الاقتصادي بالجزائر"**، جامعة البويرة/الجزائر. متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/1371

خضعت الجزائر لوصفة الخصخصة، بحسب طبعة المؤسسات المالية والنقدية الدولية، في ظل أزمة اقتصادية عميقة غذّتها أزمة انهيار اسعار النفط والغاز وتعاظم مستويات المديونية الخارجية وخدمتها المتنامية وامكانيات انفجارها في كل لحظة.

فقد تمثلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل **1994** في بلوغ مجموع الديون الخارجية في نهاية **1993** ما مقداره (**25**) مليار دولار. أما خدمة الديّن فقد وصلت الى 82.2% من قيمة الصادرات حيث تطورت من (**0.3**) مليار دولار سنة 1970**إلى** (**5**) مليار دولار **سنة 1987**ثم إلى (7) مليار دولار سنة **1989**وإلى أكثر من (9) مليار دولار سنة **1992** وأكثر من (**9.05**) مليار دولار سنة **1993** [19].

وكان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة الإيرادات من الصادرات (المحروقات) اثر مباشر على احتياطيات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة **1993** بحوالي (**1.5**) مليار دولار فقط. وقدر معدل التضخم سنة **1993** بـ **20.5%**، أما عجز الميزانية فبلغ **8.7%** من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب **25%** من القوة العاملة (**1.5** مليون عاطل)[20].

ولابد من الاشارة هنا الى أن أهم ما ميّز مرحلة ما قبل برنامج التصحيح الهيكلي، تدهور الحسابات الخارجية، وتآكل الاحتياطات الأجنبية وهي الضئيلة اصلا، بطئ النمو، وضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم [21]. وابتداء من سنة **1992** بدأت تظهر العديد من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد الجزائري. حيث زاد الاستهلاك الحكومي بحوالي **2%** من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الاساسية التي شكلت 5% من هذا الناتج خلال الفترة **1992 – 1993**، مما أدى بالحكومة الجزائرية الى اللجوء الى طبع النقد لتغطية العجز في الميزانية الحكومية ومنها تغيير مقدار التضخم مما ادى الى تغيير قيمة الدينار (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي **21.2%**. كما ان نسبة البطالة وصلت الى **23.2%**. واضافة لذلك فقد ساهم الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات (النفط والغاز) في احداث جملة من الآثار السلبية على ميزان المدفوعات، لأن الاقتصاد الجزائري كما هو معروف يعتمد على الصادرات من المحروقات الأمر الذي زاد من أعباء الديون الخارجية وخدمة الديّن.

فمثلا عرفت نسبة المديونية الخارجية إلى الصادرات ارتفاعا خلال الفترة 1985 – **1995** حيث بلغت **304.9%** في عام **1988** و258**%** في عام **1995**، متجاوزة في ذلك السقف المحدد من طرف صندوق النقد الدولي، وهو **275%**، وبذلك تكون الجزائر قد دخلت خطر المديونية في السنتين المذكورتين أعلاه. هذا مع العلم أن نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج الداخلي شهدت ارتفاعا ملحوظا، فبعدما كانت بحدود **31.9%** عام **1985** فإنها ارتفعت إلى **69.9%** في عام **1994** متجاوزة بذلك النسبة المحددة كسقف من طرف صندوق النقد الدولي [22].

ولعل ثمة آثار يتركها ارتفاع نسبة المديونية الخارجية ومن بينها التأثير السلبي الذي نجم عن ارتفاع مبالغ خدمة الديّن على تكوين معدل الادخار، الأمر الذي انعكس في تواضع معدل الاستثمار حيث بلغ **5.7%** في عام **1990** و1.5**%** في عام **1991**[23] وهو ما أنعكس بدوره على تزايد معدلات البطالة في الجزائر. وإذا أخذنا على سبيل المثال الفترة **1985 – 1993** فقد كان عدد السكان النشيطين يبلغ

---

[19] صالح صالحي، "ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟"، "**دراسات اقتصادية**"، العدد الأول، 1999، ص .

[20] نعيمة بروادي، "**الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي**"، الملتقى الدولي الأول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس،04 - 05 ديسمبر 2006 ، ص 8-9.

[21] قارن: الهادي خالدي، "**المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**" (الجزائر: دار هومة، 1996)، ص 34، 36.

[22] لمزيد من التفاصيل حول ازمة المديونية في الجزائر قارن: بن الطاهر حسين، "**دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة (الجزائر)، السنة الجامعية 2007/2006، ص 249 ولاحقا.

[23] قارن: الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية للجزائر، أسبابها و آثارها"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري/ قسنطينة.العدد 12/ 1999، ص 105.

(**1.980.000**) شخص، في حين تم خلال نفس الفترة خلق 80.000 منصب عمل، وهذا يعني ببساطة زيادة في مخزون البطالة بحوالي **1.900.000** شخص [24].

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعباء تلك الديون جعلها تتجه إلى إعادة جدولتها. اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض. تم التوقيع على عدة برامج تخص "الإصلاح الاقتصادي" بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية [25].

كل المشاكل أعلاه ادت بالجزائر الى "الاستنجاد" بصندوق النقد الدولي والرضوخ لمطالبه، على ان تكون الاتفاقية ذات **شرطين**:
الأول: ومدته الزمنية غالبا **سنة واحدة** وهي تدخل في اطار الاتفاق لتنفيذ عناصر ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي او ما يسمى بـ "التثبيت الاقتصادي" وهي مهمة صندوق النقد الدولي.
الثاني: وتكون مدته اطول في اطار سياسة التكييف الهيكلي، وهي مهمة البنك الدولي.

اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات تدعّم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي عام **1991** (الأول 1990/1989 والثاني في 1991/1990) إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994 تلاه اتفاق آخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين **1995** إلى **1998** [26].

مهدت هذه الاتفاقيات لعقد اتفاقيات إعادة جدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ **1994** إلى **1998** يصل إلى (3) مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من (**16**) مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا ما يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته (**19**) مليار دولار خلال الفترة 1998/**1994** [27].

في اطار **سياسة التثبيت الاقتصادي**، كان على الجزائر ان تضع **استراتيجية** تمثلت في العناصر التالية:
1. تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع معدل نمو الناتج المحلي الخام بنسبة 2-3% خلال الفترة 1994 – 1995، وأن يتم تحقيق ذلك من خلال:
2. اعادة توازن الاسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها؛
3. ترسيخ قواعد السوق عبر تشجيع الاستثمار الخاص الاجنبي والمحلي؛
4. تعميق الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني.
5. اعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام.
6. اعطاء الاولوية لبعض القطاعات والاسراع في الاصلاحات.
7. تحرير (لبرلة) التجارة الخارجية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وفي الممارسة العملية تم توقيع اتفاقية ستاند باي Stand - by agreement (IMF) [28] مع صندوق النقد الدولي في 1994 [29] والتي تضمنت طبقا لمسطرة الصندوق المعروفة: تحرير الاسعار من التحديدات

---

[24] قارن: بن الطاهر حسين، "**دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر**..."، مصدر سابق، ص 264.
[25] مدني بن شهرة، "**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**" (عمان: دار الحامد، الطبعة الأولى، 2009)، ص 130 .
[26] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة**"، الجزائر، نوفمبر 2008 ، ص 12.
[27] صالح صالحي، "**ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟**..."، مصدر سابق، ص 127.
[28] وتعني: اتفاقية اعتمادات الدعم.
[29] من المفيد الاشارة هنا الى ان صندوق النقد الدولي عقد مع الحكومة الجزائرية عدة برامج للتثبيت الاقتصادي منذ بداية السبعينات من القرن العشرين منها على سبيل المثال: 1977، 1979، 1989، 1993. وقد صاحب تطبيق هذه البرامج العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. لمزيد من التفاصيل قارن: د.احمد جميل، "**تطبيق سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الاصلاح الاقتصادي بالجزائر**"...، مصدر سابق، ص 167 ولاحقا

الادارية، والدعم المالي للخزينة العامة للدولة، وتخفيض سعر صرف العملة المحلية (الدينار) بنسبة 50% مع تحرير التجارة الخارجية. وكان هذا يعني تحريراً للمؤسسات العمومية، اي خصخصتها، بإخضاعها الى منطق اقتصاد السوق وآلياته المطلقة السراح. وهذا يعني انسحاب الدولة من جميع المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك وتبقى الدولة معنية بممارسة وظائف هامشية تتحدد بالتنظيم للقوانين وشروطها، وحماية المستهلك وتطبق سياسات مالية ونقدية تدعم السوق [30] وكأنها بذلك تمارس دور الدركي.

ومنذ إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي شرعت الجزائر في تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي من خلال رفع العوائق الإدارية والمالية على دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي إعطاء قوى السوق دورا هاما في ضبط وتنظيم التجارة الخارجية وذلك وفقا للتوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر (الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي) [31].

وتنفيذا لذلك قامت الجزائر بإلغاء الاجراءات على سعر الصرف؛ وتحرير التجارة الدولية، وخفضت قيمة العملة المحلية "الدينار"، وقلّصت من سلة الدعم للأنفاق الحكومي، ورفعت الدعم عن اسعار السلع الاستهلاكية بالإضافة الى **خصخصة** ممتلكات القطاع العام، وهذا هو الاهم.

وبالملموس فإن "الاصلاحات الهيكلية" التي فرضتها المؤسسات المالية والنقدية الدولية على الجزائر **تضمنت** ما يلي من الحقول الكبرى:

اولا: تحقيق "الاستقرار الاقتصادي"، وذلك باعتماد سياسات مالية **انكماشية** تهدف إلي معالجة المديونية الخارجية، والركود الاقتصادي من خلال [32]:

- التخلص من العجز الداخلي وذلك بتقليص الإنفاق العام وإلغاء الدعم على الأسعار مع تخفيض ميزانية التجهيز والتسيير للقطاع العمومي الاقتصادي والإداري.
- تخفيض النفقات الاستثمارية مع التأكيد على انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي.
- تجميد التوظيف مع التسريح الجزئي والجماعي في القطاع العمومي الاقتصادي والإداري.
- الضغط على الأجور الإسمية وتخفيض الأجور الحقيقية، وعدم التدخل في سوق العمل، وجعلها حرة تخضع لميكانيزمات العرض والطلب، مع العمل على التقليص من قوانين العمل التي تعرقل سير العمل.

ثانيا: "التحرير الاقتصادي": وتمثل في تحرير الأسعار وإطلاق قوى السوق مع إلغاء الدعم الحكومي على الأسعار وجعلها في نفس مستوى السوق العالمية مع إلغاء مختلف القيود على التصدير والاستيراد بدعوى "بث روح المنافسة" [33].

ثالثا: الخصخصة: يؤكد برنامج الإصلاح الهيكلي على "تصحيح" أداء المؤسسات بترشيدها وعقلنتها، وزيادة حجم المنافسة في السوق. ومضمون هذا البرنامج هو استبدال المالك الذي ثبت أنه "غير رشيد"

---

[30] لمزيد من التفاصيل قارن: عباس كاظم جياد الفياض، "**الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي**"، وخصوصا الفصل الرابع، مصدر سبق ذكره.

[31] قارن: فطيمة حفيظ، "**الاصلاحات الاقتصادية واشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي**..."، مصدر سابق، ص 158 – 159.

[32] قارن: "برامج الإصلاح الاقتصادي و إعادة الهيكلة وانعكاساتها على مسائل العمل"، **مجلة العمل العربية**، العدد 1997/3، ص 45-60.

[33] لمزيد من التفاصيل قارن: منى قاسم، "**الإصلاح الاقتصادي في مصر**"، الدار المصرية الليبية، 1997.

وهو الدولة بمالك "رشيد" هو (القطاع الخاص) ! وفصل ملكية الدولة للمؤسسات التي تبقى في حيازتها عن الإدارة، والمساواة بينها وبين المشروعات الخاصة [34].

الحصاد المرّ... حسابات البيدر لا تطابق حسابات الحقل !

الآثار الاقتصادية - الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي والخصخصة في الجزائر

ينبغي التذكير بأن الأهداف الرئيسية الإستراتجية لـ "الإصلاح الاقتصادي" في الجزائر كانت تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار، وخفض معدلات البطالة والتضخم وتقليص مستويات الفقر..الخ. غير أن الجانب الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بتقليص حجم البطالة والفقر، لم يكن في مستوى الأهداف المرسومة. ولإعطاء صورة واضحة حول الانعكاسات الاقتصادية ـ الاجتماعية السلبية لبرامج التكييف الهيكلي التي طبقت في الجزائر، يمكن تسجيل **الخلاصات** التالية:

(1) **تقلص مؤشر الانتاج الصناعي بـ 11 نقطة من 1994 الى 1997**. ان قطاع الصناعة التحويلية الذي يعتبر نواة الصناعة في الجزائر قد انخفض انتاجه بنسبة **50%** بين عامي **1989** و1997 علما أنها سجلت اكبر نسبة انخفاض بين عامي **1994** و1997 حيث بلغت **30%** الامر الذي أدى الى تعطيل نسبة كبيرة من الآلات الانتاجية وتوقفها نهائيا بسبب عدم قدرة المؤسسات على اصلاح ما تعطل نتيجة تخلي الدولة عن تمويل هذه المؤسسات سواء عن طريق الدعم او الاقراض. هذا مع العلم انه وبعد تطبيق برنامج التكييف الهيكلي فإن معدل نمو الانتاج الصناعي كان **سلبيا** بنسبة **1.4%** في عام **1995** واستمر في التدهور حتى بلغ **8.7%** في عام **1996**، وهذا راجع الى عدم تأقلم المؤسسات الصناعية مع البرنامج المطبق.

وعلى مستوى التفاصيل فإن هذا الانخفاض في معدلات نمو الإنتاج الصناعي كان يعود أساسا إلى **العوامل** التالية [35]:

- انكماش الطلب على السلع الاستهلاكية، والسلع الاستثمارية سواء في القطاع العمومي أو الخاص؛
- كما أنه ناتج كذلك من جهة عن التدهور الكبير للقدرة الشرائية للمواطنين إثر الارتفاع الكبير في الأسعار وتجميد الأجور؛
- ومن جهة أخرى فهو ناتج عن نقص تموين المؤسسات بالمواد الأولية والوسيطة ومواد التجهيز، خاصة المستوردة منها، وهذا نظرا لارتفاع أسعار هذه المواد بعد التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار، ونظرا كذلك للصعوبات الكبيرة التي تتلقاها المؤسسات في الحصول على الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية، الأمر الذي لا يشجع على الاستثمار والمبادرة.

(2) **تفاقم العجز المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية** والذي ارتفع من (**90**) مليار دينار جزائري عام **1995** الى (**113**) مليار في عام **1996** أي ما شكل **28%** من رقم اعمال هذه المؤسسات. وقد دفع هذا الوضع المؤسسات المعنية الى اللجوء الى النظام المصرفي طلبا للاقتراض من اجل مواجهة المشاكل التي كانت تعيشها. إلا ان المصارف لم تعر أي اهتمام لذلك نظرا لالتزام الدولة الجزائرية بما نص عليه

---

[34] قارن: عاطف محمد عبيد، "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية"، **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**،العدد 6/10 اكتوبر 1993، ص 10-12.

[35] لمزيد من التفاصيل قارن: أحمين شفير، **الاصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل" حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 200؛ كذلك: برباص الطاهر، **"اثر تدخل المؤسسات المالية والنقدية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر-"**، مصدر سبق ذكره، ص 174.

برنامج التكييف الهيكلي والقاضي بعدم زيادة القروض الداخلية للمؤسسات العمومية، الامر الذي دفع تلك المؤسسات الى اعلان افلاسها وتوقفها عن الانتاج.

(2) **تفاقم معدلات البطالة**. إذا كانت عمليات "التصحيح الهيكلي" قد مكّنت، بعد أربع سنوات من التطبيق، من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام، ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شان سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب التسريح المكثف للعاملين أثّر على عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات... كلها عوامل ساعدت على **تفاقم** البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من **12.6%** سنة 1988 إلى **20.7%** سنة1991 و **24.3%** في **1993** (أي ما يعادل 2,3 مليون عاطل عن العمل)، ثم الى **28%** في **1998**، والى **28.6%** في **2000** [36]. هذا مع العلم انه وخلال الفترة **1994 – 2002** تراوحت معدلات البطالة بين **24.36%** و29.5% [37]. ومن المفيد الاشارة أيضا الى أن عدد العاطلين عن العمل في عام 2008 قد بلغ ثلاثة ملايين شخص. وعلاوة على ذلك، فأن الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالنظر لكون نسبة أكبر من العمالة تشكل وظائف مؤقتة (**27%**) مقارنة بالوظائف الدائمة (**34%**) وتشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية [38].

بالمقابل، تفيد إحصائيات منظمة العمل الدولية بأن معدل البطالة كنسبة مئوية من القوة العاملة في الجزائر بلغ 10% في 2017، وتقدر البطالة بين الذكور بـ 8.4% والإناث 17.4%، كما ارتفع حجم القوى العاملة إلى 12.1 مليون شخص مقابل 11.9 مليون في 2016.
كما تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن معدل البطالة في الجزائر سيصل إلى 11.16% في 2018 و12.91% في 2020.
هذا مع العلم أن البطالة مست بالأساس شريحة الشباب بحيث كان هناك **80%** من العاطلين عن العمل هم من الذين لا تتجاوز اعمارهم الثلاثين سنة. وخلال الفترة **1994 – 1997** تراوح عدد خريجي الجامعات من العاطلين عن العمل بين **80000** و100000 شخص.

أدت الاوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة الى حل أكثر من **800** مؤسسة عمومية ابتداء من عام **1994** (عام تطبيق برنامج التكييف الهيكلي)، الأمر الذي ادى الى تسريح **212960** عامل، هذا اضافة الى شمول التسريح الاداري لـ **50700** عامل، ناهيك عن عدد الذين احيلوا الى البطالة التقنية ممن بلغ عددهم **100840** عامل. واذا اضفنا عدد العمال الذين شملهم التقاعد المبكر وعددهم **26400** عامل سنجد ان عدد العمال المسرحين، اجمالا، قد بلغ اكثر من **6%** من اجمالي قوة العمل في الجزائر (البالغ عددها آنذاك **4.7** مليون عامل).
وبنتيجة عمليات "التقشف" وتسريح الآلاف من العمال والموظفين وغلق "المؤسسات الفاشلة" – بحسب توصيف خبراء صندوق النقد الدولي، وعدم وجود سياسة واضحة للتشغيل خلال هذه الفترة فقد تزايد العمل غير الرسمي في مجال النشاط التجاري وساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي (بين **400 ألف** الى **600 ألف** تلميذ يغادرون مدارسهم سنويا).

(4) خلال فترة تطبيق برنامج التكييف الهيكلي وما حمله من اشتراطات فقد **توسعت ظاهرة الفقر خلال السنوات 1989 – 1998** حيث كان هناك **14%** من مجموع السكان يعيشون تحت مستوى الفقر ومنهم **70%** يعيشون في الارياف. كما ان نسبة البطالة كانت مرتفعة في اوساط الفقراء حيث قاربت الـ **44%**

---

[36] مختار حميدة، "**الاسواق المالية وخصخصة المؤسسات الاقتصادية** ..."، مصدر سابق، ص 94.
[37] قارن: عاشور فلة،" **آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و تمويل، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة/الجزائر، العام الدراسي 2005/2004، ص 113.
[38] قارن: عباس كاظم جياد الفياض، **الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي**، مصدر سبق ذكره، ص 204-244

في المناطق الحضرية و35**%** في المناطق الريفية علما ان البطالة تعتبر من اهم مقاييس الفقر في الجزائر.

وقد ترتب على ذلك كله تدني مستوى المعيشة وزيادة الفقر. وحسب عبد الله تيزراوت، عضو الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الجزائيين، فإن "مؤشرات مقلقة عن الفقر وخريطة الفقراء في البلاد، ظهرت أخيراً. إذ كشفت دراسة ميدانية قامت بها الرابطة في عام 2021، أن 19 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر، بعدما كانوا 14 مليوناً في 2015". ويضيف المتحدث ذاته لـ "العربي الجديد" أن "القدرة الشرائية لدى الجزائريين قد انهارت بنسبة 60 في المائة خلال السنوات الماضية مع ارتفاع الأسعار، خاصة في ما يتعلق بالمواد الأساسية، ما يضطرهم إلى العيش بتواضع، أو ما يُسمى ضمان القوت اليومي للعائلات". هذا مع انتشار ظاهرة التسول والإعاقة والتشرد، وعمالة الأطفال والأمراض الاجتماعية كالمخدرات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي [39].

وهكذا فإن **السياسات الانكماشية التي تتضمنها برامج التكييف الاقتصادي** مثل تخفيض القيمة الحقيقية للأجور أو تثبيتها على الأقل وتخفيض أو إلغاء الدعم للسلع والخدمات الحكومية وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وفرض ضرائب غير مباشرة، **أدت إلى زيادة نسبة الفقر وتشكيل هرم اجتماعي تتألف قاعدته من شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة متزايدة العدد وتتربع على قمته مجموعة صغيرة تزداد غنى.** وبالرغم من تبني برامج التكييف الاقتصادي لمجموعة من البرامج الموازية التي تطبق بهدف التخفيف من هذه الآثار إلا أن أثرها كان محدوداً جداً، كما أن فترة تطبيق هذه البرامج قصيرة وعملياً لا تغيّر شيئاً يذكر في النتيجة السابقة.

وخلال هذه الفترة **تواصل تدني مستويات معيشة غالبية السكان باستمرار**، وعدم خلق مداخيل جديدة. كل ذلك أدى إلى **اتساع دائرة الفقر** مما اتاح لبعض الكتاب بلورة **استنتاج يتعلق بوجود علاقة وثيقة بين اقتصاد السوق وتعاظم الفقر في البلدان التي طبقت وصفة الصندوق والبنك الدوليين** [40]. فقد أشار تقرير للأمم المتحدة عن التنمية الى أن ما يقارب **6 ملايين** نسمة من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي لا يعادل حتى مستوى الدخل الوطني المضمون المحدد بـ : 6000 دينار جزائري.

(5) **انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان** [41]. فقد انخفض متوسط معدل نمو دخل الفرد من حوالي **2.2%** لفترة ما قبل تطبيق "الاصلاحات الهيكلية" إلى حوالي (**– 1%**) لفترة ما بعد التطبيق.

(6) **تعاظم الاستقطاب الاجتماعي، ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات**. إن عمليات الخصخصة التي تمت في الدول النامية، ومنها الجزائر، دون توفر البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية الملاءمة وافتقار هذه الدول لاستراتيجية بعيدة المدى في هذا المجال، أفضت إلى **بروز فئات وشرائح طبقية قليلة العدد تسيطر على الموارد الاقتصادية والقرار الاقتصادي** للبلد الى جانب إفقار الجزء الاعظم من السكان، وهذا ما بدا واضحاً خلال مسيرة الجزائر باتجاه اقتصاد السوق. ومن جهة اخرى فإن التضخم المرافق يعيد توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية ضد مصلحة الطبقات الفقيرة والكادحة، وكذلك الأمر بالنسبة لسياسات إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور.

---

[39] لمزيد من التفاصيل قارن: **معادلة الجزائر الصعبة: الأزمات المعيشية تتعمق وتزيد الفقر والبطالة**. متاح على الانترنيت على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk/economy

[40] لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقة قارن على سبيل المثال لا الحصر: د.صابر بلول، "السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25 – العدد الاول – 2009، ص 562 ولاحقا؛ كذلك: د. ابراهيم العيسوي، **"التحرير الاقتصادي وأثره في النمو والفقر والبطالة"**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2006/5/23، ص 3؛ كذلك: د.ابراهيم العيسوي، **"نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه"**، مصدر سبق ذكره، ص 246.

[41] نفس المرجع السابق، ص 42

ومن معالم هذا الاستقطاب وربما اهمها هو **اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء**، بحيث أصبحت تتراوح ما بين **10** مرات إلى **35** مرة، بين مداخيل الأغنياء ومداخيل الفقراء. وبسبب التدابير التقشفية التي فرضتها برامج الخصخصة والتكييف الهيكلي فقد تضاعفت الفوارق الاجتماعية، حيث يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام **1999** أن **20%** من أغنى الفئات والشرائح في الجزائر تستحوذ لوحدها على ما يقارب **50%** من مجموع الدخل الوطني لنفس السنة. وهو ما يبيّن حدّة الحرمان الاجتماعي واللاعدالة في التوزيع، كما يشير ذات المصدر الى أن مكانة الجزائر قد تدحرجت من المرتبة **82** الى المرتبة **109** عالميا حسب الترتيب العالمي للتنمية البشرية [42]. وهو ما يمثل بمثابة دق ناقوس الخطر بشأن الأوضاع المتدنية للموارد البشرية ويتنافى مع توفير الحد الأدنى لدعم وتطوير وتنمية الموارد البشرية.

- كما **ادى** الاستقطاب الاجتماعي هذا الى **نتائج** اضافية أخرى، من بينها:

* **تضاءل اعداد "الطبقة الوسطى"**. وهذه الظاهرة لا تشمل الجزائر بل معظم ان لم نقل جميع البلدان التي طبقت فيها وصفة صندوق النقد الدولي [43]. فقد كان من أبرز النتائج المترتبة على تحرير الاستثمار الخاص وتشجيعه في الجزائر أن حصل تدهور كبير في إعداد وحجم "الطبقة الوسطى" وأوضاعها، وهو ما يتناقض مع التأكيدات الإيديولوجية لصندوق النقد والبنك الدوليين، التي ترى أن التحول سوف يحقق توسيع قواعد هذه الطبقة وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. إلا أن هذه الإجراءات عسّرت تفعيل النمو وتوسيعه.

* **ومن ناحية ثانية ادى انخفاض مخصصات التعليم الى ان ينعكس ذلك سلبا على منظومة التربية والتكوين على المستويين النوعي والكمي** وزيادة درجة الإعاقة أمام الوافدين لسوق العمل وخاصة على مستوى الإناث حيث بلغت نسبة الأمية مستويات خطيرة، 62.5%، في وسطهن من إجمالي الاميين البالغة 30%.

* اما **النفقات الصحية فقد عرفت تراجعا**، تجسد في انتشار أمراض عديدة .. وهو ما يعكس تدني الوضع الصحي نتيجة للافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وحسب إحدى الدراسات [44] فإن برنامج التصحيح الهيكلي كان مرفوقا بتدهور عام في ظروف حصول المواطنين على العلاج، وأن الزيادة المطردة في أسعار خدمات العلاج والأدوية تتولد عنها منظومة علاج على **صنفين**:

- علاج لطبقة الأغنياء؛
- علاج للطبقات الفقيرة والكادحة.

وفي الوقت الذي يتباهى صقور الخصخصة بأن تجارب التنفيذ لهذا البرنامج تؤكد نتائج مُرضية على المستوى الاقتصادي، إلا أنهم **يهملون** – عامدين طبعا - الهموم التنموية الهامة مثل التعليم، الرعاية الصحية، وإشباع الحاجات الأساسية والأمن والمشاركة في صنع القرار عوض الاكتفاء بتنفيذه لم تؤخذ في التحليل باعتبار أن السياسات الاجتماعية تشكل حاجزا أساسيا، ليس أمام النمو الاقتصادي فقط بل والتنمية المستدامة!! ويرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة تخفيض الأجور الحقيقية والأعباء الاجتماعية التي تدفعها المؤسسات لأنها ترفع التكلفة وتجعل المؤسسات في وضع تنافسي صعب (مع حرية السوق العالمية والشركات الاقتصادية). فالمعيار "الرشيد" للحكم على السياسة هو تأثيرها على الكفاءة في تخصيص الموارد، ومن ثم النمو الاقتصادي[45].

---

[42] لمزيد من التفاصيل قارن: عبد الحق بوعتروس، "الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية :حالة الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية الجندول**، السنة الرابعة، العدد 33 .

[43] يبلغ عدد السكان الذين ينتمون إلى "الطبقة الوسطى" في العالم العربي، **146** مليون نسمة، ويمثلون نسبة 44.5 في المئة من جملة السكان. يعيش **80** مليون نسمة تقريباً في البلدان العربية غير النفطية، ويمثلون نسبة 38.3 في المئة من جملة السكان، في حين يعيش **66** مليون نسمة في البلدان العربية النفطية، ويمثلون نسبة 57.6 في المئة من جملة السكان. هذا مع العلم انه يتركز **100** مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، في ست بلدان عربية، هي :مصر والمغرب والسودان والسعودية والجزائر والعراق، بنسبة 42.3 في المئة من جملة سكان هذه البلدان. لمزيد من التفاصيل قارن: احمد موسى بديوي، "**تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي**"، مصدر سبق ذكره.

[44] زكرياء دمدوم،"**الاصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990 – 2000، دراسة تحليلية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 48.

[45] قارن: ابراهيم العيسوي، ...، مصدر سابق، ص 25.

لقد ترتب على سياسة الإصلاح الهيكلي تأثيرات سلبية على التنمية في المدى القصير، بل ومن الاحتمال على المدى البعيد من خلال حدوث **تشوهات اقتصادية واجتماعية وسياسية**، تعرقل التنمية في المستقبل.

(7) ساهمت الوضعية الاجتماعية طيلة فترة "الإصلاحات" وبعدها وإلى اليوم في **تكريس الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي**، بسبب الحرمان الاجتماعي الذي بات ظاهرا للعيان والإحساس بالبؤس والذل من خلال أساليب التوزيع والمساعدة المقررة في إطار الشبكة الاجتماعية، فضلا عن سوء الأحوال والتوقع حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في الجزائر. فنتيجة "اعادة الهيكلة" بات معظم العاملين خائفين على مناصب عملهم وساد نوع من عدم اليقين بشأنها وبشأن مداخيلهم، فأصبحت الفئة العظمى غير متيقنة من الاستمرار في مناصب عملها بين اليوم والغد، وكذا توقع انقطاع مداخيلهم وعدم انتظامها. وقد زاد من حدة هذا الوضع تحويل عقود العمل من عقود الاستخدام الدائم إلى عقود العمالة التعاقدية. وتجلى بوضوح عدم الاستقرار والاضطراب الاجتماعيين في الإضرابات والتظاهرات المناهضة للإصلاحات الاقتصادية والمناداة بضرورة عدم تحمل تكلفة الإصلاحات ودفع فاتورة المديونية، فمثلا في عام 1990 بلغ عدد الإضرابات **2023** اضرابا وتم تنظيم إضرابا عاما لمدة يومين سنة 1991 [46].

ولعل ما يبرز حدّة الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المجتمع الجزائري هو الاعتراف الضمني لخبراء الصندوق والبنك الدوليين، من خلال إقرارهم لـ "شبكات الأمان الاجتماعي" ضمن برامج التكييف الهيكلي بغية التقليل من حدة هذه الآثار على الفقراء، وذلك بتشكيل شبكات الأمان الاجتماعي والعمل على إصلاحها باستمرار بما يخدم مصلحة الطبقات المتضررة وذلك من خلال إنشاء [47]:

- برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام؛
- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

(8) **تعاظم مديّات الفساد**. حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر والتي شملت **562**مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية عاملة في الجزائر، أكد رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بان الفساد يعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار بالإضافة إلى العائق المالي (الوصول للقروض) ومشكلة الحصول على العقار الصناعي وتفشي الاقتصاد غير الرسمي، وقدّر البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم أعمالها على الفساد (الرشوة) [48].

واحتلت الجزائر المرتبة **111** من بين **180** دولة في عام 2009 وتحصلت حسب مؤشر مدركات الفساد على 2.8نقطة من 10 وهو ما جعلها ضمن "**مجموعة المربع الأسود**" الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم حيث يضم هذا المربع البلدان التي تتحصل على أقل من 10/3) [49].

(9) **التأثير على الاستيراد والانتاج والادخار والاستثمار والتشغيل وعلى الاحتياطيات الدولية للجزائر**. فمثلا جرى الضغط على الواردات من السلع الغذائية، من خلال زيادة اسعارها، هذا بالإضافة الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ادى الى تدهور في مستوى معيشة السكان خاصةً اصحاب الدخول

---

[46] لمزيد من التفاصيل قارن: فطيمة حفيظ، "**الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)**"، مصدر سبق ذكره، ص 162.

[47] نفس المصدر السابق.

[48] ناجي بن حسين، "الفساد :أسبابه، آثاره واستراتيجيات مكافحته ، إشارة لحالة الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، مخبر المغرب العربي الكبير: الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2006 ، ص 28.

[49] المصدر السابق، ص 27.

الضعيفة التي تشكل الاغلبية، على الرغم من الزيادات الوهمية في الاجور والمرتبات، حيث كانت معدلات التضخم تلتهم أيَّ زيادات في الدخول النقدية.

(10) **تردي مؤشر الانفتاح الاقتصادي**. يعرف مؤشر الانفتاح الاقتصادي بأنه إجمالي الصادرات والواردات كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر الأداء متحسنا بالنسبة لهذا المؤشر إذا ما كان الفرق بين متوسطات الفترتين يتمتع بمعنوية إحصائية، وهذا باعتبار أن مثل هذا الارتفاع يعني تعمق انخراط البلد في الاقتصاد الدولي. وتشير المعطيات الاحصائية أن الجزائر سجلت تدهورا في أداء هذا المؤشر، حيث انخفض فيها متوسط مؤشر الانفتاح من حوالي 54.73% قبل فترة تطبيق "التكييفات الهيكلية الى 51.10% بعد فترة التطبيق [50].

(11) تجلّت بوضوح ملامح محدودية مضمون برنامج الإصلاح الهيكلي[51]. **حيث** تؤكد نتائج تنفيذ البرنامج المذكور في الجزائر مثلا تحقيق تحسن في الأداء على مستوى النمو وتقليص التضخم، والعجز الداخلي والخارجي وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي. **غير أن مستوى النمو المحقق وهو 3% كان نتيجة عوامل خارجية أكثر منها داخلية**، حيث صاحب هذا التحسن في مستوى النمو تراجع محسوس في نسبة النمو في القطاعات الإنتاجية مما يدل على أن هناك صعوبات هيكلية حقيقية لا زال يعاني منها الاقتصاد الوطني الجزائري. ففي معرض تقييمه للفترة **1997 – 2000** (وهي الفترة التي نفذت فيها "الاصلاحات الهيكلية)، أكد محافظ البنك المركزي الجزائري، **عبد الوهاب كرمان** "ان الاقتصاد الوطني برمته يتنفس حسب صعود وهبوط الاسواق النفطية"[52] ، وهذا يعد دليلا آخراً على ان تحسن اسعار المحروقات (النفط والغاز) في الاسواق الدولية، هو السبب المباشر وراء تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطات الاجنبية، او حتى انخفاض المديونية الخارجية، الامر الذي يطرح سؤالا ملحا حول اداء وفعالية المؤسسات الانتاجية في ظل الانتقال الى الخصخصة وما ترتب عليها من رهانات.

ومن المفيد الاشارة الى أن سبب انخفاض معدلات النمو لفترة البرامج، مقارنة بالفترة السابقة، يعود إلى الاختلاف الحاصل في البيئة الاقتصادية، نتيجة للتغيرات الحاصلة في المستوى الاقتصادي الكلي، بسبب صدمة التحول الاقتصادي، وبالأخص في مرحلة التثبيت، وما رافقها من حزم في السياسات.

(12) **لم يتحقق النجاح المطلوب في مجال الحد من التضخم والبطالة**. فطبقا للإحصاءات المتوفرة فإن متوسط معدل التضخم ارتفع في ابريل/نيسان 2009 الى 6.1% بعد ان كان قد بلغ 3.5% عام 2007، و2.5% عام 2006 [53]. وهناك دراسة علمية اخرى اشارت الى ان متوسط معدل التضخم قد ارتفع من حوالي 8.6% سنويا خلال فترة ما قبل تطبيق الاصلاحات الهيكلية إلى حوالي 22.7% بعد فترة التطبيق [54].

(13) إن سياسات تقييد الطلب الكلي سواء النقدية أو المالية، التي تشكل احد اعمدة التكييف الهيكلي، قد تؤدي إلى تقليل الإنفاق الكلي، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيض معدل التضخم .إلا أن العديد من هذه السياسات، وخاصة رفع أسعار الفائدة، واستخدام السقوف الائتمانية، وتخفيض الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وزيادة الضرائب كانت لها آثار عكسية على العرض الكلي، حيث تؤدي هذه السياسات إلى تخفيض الاستثمار الكلي الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستوى الأسعار في مرحلة موالية. ويعكس ذلك **التناقض** بين التكييف الاقتصادي، وأحد أهم أهدافه المتمثل في النمو الاقتصادي. فقد **اثبت التجربة الجزائرية فشل سياسات الصندوق في رفع معدلات**

---

[50] قارن: فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي...**، مصدر سبق ذكره، ص 177.

[51] لمزيد من التفاصيل قارن: علي عبد الله، "موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي"، **مجلة الباحث** (جامعة الاغواط/الجزائر)، العدد 2002/2، ص 100- 106.

[52] ورد الاقتباس عند ح.سليمان، "اسعار البترول انقذت الجزائر من صدمة خطيرة"، يومية "**الخبر**" الجزائرية، العدد 3008، 2008/10/7، ص 3.

[53] قارن: **التقرير السنوي للإحصائيات في الجزائر** الصادر في 25 أبريل/نيسان 2009.

[54] قارن: فطيمة حفيظ، **الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي...**، مصدر سبق ذكره، ص 173.

النمو في هذا البلد. فقد بينت نتائج التجربة ان اجراءات صندوق النقد الدولي وبرامجه التي طبقت في الجزائر، كما في غيرها من العديد من البلدان، لم تكن في مستوى الاهداف المعلن عنها من طرف خبراء الصندوق.

(14) **رغم أن تقارير البنك الدولي اشارت الى الجوانب المتحققة من فوائد مالية وتجارية التي مصدرها قطاع النفط والغاز، ولكنها اغفلت في الواقع آثار التثبيت والتكييف الهيكلي على مستوى القطاعات الصناعية** التي تشير الدراسات الى انها شهدت حالة انكماش بدرجات مختلفة، حيث تم انخفاض الانتاج وطلب الاستخدام وتدهورت مالية المؤسسات وصفي العديد منها. كما اثرت هذه السياسة بسعر الصرف للدينار الجزائري. هذا بالإضافة الى الآثار التي نجمت عن تسويق المنتجات المحلية في السوق وعدم قدرتها على المنافسة الاجنبية، حيث بلغ المخزون منها 61 مليار دولار في عام واحد هو 1998. أما على مستوى **القطاع الزراعي**، فأن هذا القطاع يعتبر في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية حيث يشغل 25% من الايدي العاملة، في حين يتميز بضعف مردوديته وتأخر في رأسمال المنتج بالإضافة الى النواقص والثغرات التي تتخلل هياكله الانتاجية.

ومن خلال سياسة الخصخصة وضع هذا القطاع بحالة تبعية للخارج. فالمعطيات الاحصائية تشير الى ان "الإصلاحات" التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع لم تعطي ثمارها المرجوة وبقيت الجزائر على حالها فيما يخص وارداتها الغذائية. ورغم سياسة جدولة الديون الخارجية إلا أن الواردات من المواد الغذائية بلغت **30%** سنة **1995** بعدما كانت تمثل **25.5%** في عام **1985** ووصلت في سنة **1997** إلى **29.3%** وخلال النصف الأول من سنة **1998** بلغت **28%.** هذا مع العلم أن نسبة الواردات من الحليب ومشتقاته بلغت **60%** من مجموع الواردات الغذائية مما يوحي بأن القطاع الفلاحي لا يلبي إلا **33%** من الحبوب و40**%** من الحليب ومشتقاته و11**%** من الحبوب الجافة و74**%** من اللحوم الحمراء و65**%** من الفواكه [55].

وتشير إحدى الدراسات الى أن **هناك تبعية غذائية تجاه الخارج بالغة الخطورة**، فهناك **75%** من السعرات الحرارية المستهلكة مستوردة من الخارج [56].

بالمقابل تعرض **قطاع النقد والمالية** الى انكماش نتيجة لتقليص ميزانية الدولة والقيود المالية المتمثلة في تجميد الاجور والحد من التوظيف ونفقات التسيير والاستثمار العمومي، والى نقص الدعم على الاسعار للمواد ذات الاستهلاك الواسع- كالمواد الغذائية وغيرها- وما بعد ذلك، من مخالفات قانونية تجاه تجميد الاجور وارتفاع الاسعار وما يؤثر على الفئات الفقيرة من السكان.

(14) واضافة الى ذلك، تمخضت سياسات الخصخصة عن بروز **ظاهرتين**، وهما **تقليص الميزانية** التي ادت الى **تقليص الانفاق العام** من جهة، ومن جهة اخرى **وقف التوظيف** وبحجج محاسبية ومالية اعتبرت ضرورية لتقليص نفقات الميزانية العامة للتخفيض من اختلالات توازن الميزانية العامة، وهذا يتناقض مع مسعى الدولة في تأمين العمل لكل مواطن جزائري.

كما ادى تطبيق برامج الصندوق والنقد الدوليين الى **ارتفاع الاسعار الى مديات تفوق سرعة مداخيل السكان مما ادى الى انخفاض القدرة الشرائية، وهذا بدوره ادى الى استفحال حالة البطالة التي تقدر بثلاثة ملايين شخص، كما اشرنا سابقا، الامر الذي أدى الى زيادة حدة فقر الطبقات الكادحة وعمق التمايز الاجتماعي، وزيادة الهوة الاجتماعية بين طبقات وفئات وشرائح المجتمع الجزائري.** هذا بالإضافة الى **فصل العمال من خلال سياسة "ترشيق" المؤسسات بعد "اعادة هيكلتها".**

---

[55] انظر: كذلك: برباص الطاهر، **"اثر تدخل المؤسسات المالية والنقدية الدولية في الاقتصاد – دراسة حالة الجزائر-"**، مصدر سبق ذكره، ص 175.

[56] قارن: بن الطاهر حسين، **"دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث – دراسة حالة الجزائر.."**، مصدر سابق، ص 275.

أما في **مجال التربية والصحة والسكن** التي اشار لها تقرير البنك الدولي، فأن المعطيات التحليلية لبعض الدراسات اشارت الى انه ادت سياسة التخفيض من نفقات الخزينة، الى تقلص نفقات الدولة في مجال التربية والصحة، مقارنة بأجمالي الناتج المحلي ، حيث قدرت في حقل التربية **6.4%** سنة **1996** مقابل **7.7%** سنة **1993**. اما **نفقات الصحة** فقد بقيت كما هي تقريباً، حيث بلغت **1.5%** في عام **1996** مقابل **1.7%** في عام **1993**. ومما يلاحظ أن هناك **تراجعا في نفقات التربية** من **23%** عام **1993** الى **17.8%** عام **1997**، مقابل تراجع اقل في مجال الصحة حيث انتقلت من **5.5%** عام **1993** الى **4.7%** في عام **1997**.

واخيرا، **تفاقم المديونية الخارجية للجزائر**. حيث تشير المعطيات الاحصائية الى ان مجموع المديونية الخارجية للجزائر قبل الشروع في تنفيذ برنامج التكييف الهيكلي قد بلغت (**27.724**) مليار دولار لكنه ازداد عند بداية التطبيق بنسبة **15.29%** واستمرت هذه الزيادة ليبلغ مجموع الديّن (**33.651**) مليار دولار في نهاية عام **1996**. هذا مع العلم ان الجزائر دفعت خلال الفترة **1985 – 2005** ما قيمته (**117.9**) مليار دولار الى الدائنين الرسميين والبنوك الخاصة (منها **84** مليار لتسديد اصل الديّن في حين كلّفت الفوائد **34** مليار دولار) [57].

الخلاصة، انه واستنادا على المعطيات أعلاه يمكن القول أن هناك الكثير من الدلائل والنتائج الفعلية التي تشير الى **أن السياسات الاقتصادية المطبقة في إطار برامج "الإصلاح الاقتصادي" لم يكن لها تأثير ذو دلالة جدية على معدل النمو طويل الأجل في الجزائر**.

لقد كانت النتائج الاجتماعية بمثابة الفاتورة الباهظة الثمن لتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتركت آثارا سلبية بالغة تتمثل في تدهور كبير في مستويات المعيشة لغالبية المجتمع نتيجة ارتفاع معدل البطالة والفقر، انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع في الأسعار، وكذلك تزايد الهوة بين طبقات المجتمع إلى غير ذلك من الآثار الاجتماعية السلبية الأخرى.

ومن هنا اهمية التقييم الحقيقي وليس العشوائي للمؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام قبل الزج بها في معمعان اقتصاد السوق في اطار الخصخصة بحسب وصفة المؤسسات الدولية الرأسمالية، هذا التقييم الذي ينبغي ان يتم في اطار اعادة تفعيل هذه المؤسسات وبعث نشاطها بعيدا عن الكولسة الخفية لمجموعات المصالح الساعية لابتلاع هذه المؤسسات والهادفة الى تكريس واقع اقتصادي جديد هو – بحسب احدى الدراسات – " مزيج من الفوضوية في التسيير واقرب الى ليبرالية مشوهة" [58].

---

[57] قارن: د.احمد جميل، **"تطبيق سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي بالدول النامية ...."**، مصدر سابق، ص 278. هذا مع العلم ان الجزائر على مستوى المديونية كانت خلال هذه الفترة تحتل المرتبة الرابعة عربياً، بإجمالي دين عام مقدر بـ 109.6 مليار دولار أمريكي، ما يمثل نسبة 57 في المائة من حجم الاقتصاد بالبلاد.

[58] انظر: رفيق قروي، **"علاقات العمل في المؤسسة الجزائرية - دراسة سوسيولوجية لأشكال الصراع في ظل الخوصصة. ..**، مصدر سابق، ص 144.